ثبتت التصنيف الائتماني عند "A3" مع نظرة مستقبلية مستقرة

"موديز": تعافي أرباح "التجاري" في 2018

ثبتت وكالة «موديز» التصنيف الائتماني للبنك التجاري الكويتي عند «A3» مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتعكس النظرة المستقبلية المستقرة التوازن بين قدرة البنك على تحقيق إيرادات، ومتانة رأس المال وتوفر المخصصات الوقائية اللازمة مقابل التركزات الائتمانية العالية، بالإضافة إلى قدرة البنك على الوفاء بمتطلبات تكوين المخصصات التي تم فرضها مؤخرا.

واشارت الوكالة الى ان ابرز محددات التصنيف لدى التجاري هي استمرار انخفاض مستوى القروض المتعثرة، إلى جانب وجود مخاطر ائتمان تعكسها نسب التركزات العالية وكذلك متطلبات تكوين المخصصات.

وحقق البنك تقدما ملحوظا فيما يتعلق بالانخفاض الكبير الحاصل على نسبة القروض غير المنتظمة الى إجمالي القروض لتصل نسبة القروض غير المنتظمة 0,5٪ فقط كما في نهاية العام 2016 مقارنة بنسبة مرتفعة قدرها 15,3٪ في نهاية عام 2010. كما قام البنك ببناء قاعدة كبيرة من المخصصات مقابل خسائر القروض المحتملة تمثل 5,9٪ من إجمالي القروض. وان كانت تؤثر تلك المخصصات بشكل سلبي على الأداء المالي للبنك، لانها تستهلك حوالي 80٪ من الإيرادات التي حققها البنك خلال الشهور التسعة الاولى من العام 2017 قبل احتساب المخصصات نتيجة لعمليات شطب القروض وتكوين مخصصات محددة.

كفاءة تشغيلية

ذكر التقرير ان البنك لديه كفاءة تشغيلية تعكسها نسبة التكاليف الى الإيرادات البالغة 32٪ خلال التسعة أشهر الاولى من العام 2017 والتي تعد الأفضل مقارنة بنظرائه من البنوك المنافسة الأخرى.

وتبلغ نسبة الإيرادات قبل المخصصات 2,4٪ من متوسط إجمالي الموجودات لدى البنك والتي ترتفع عن متوسط النسبة السائدة في القطاع المصرفي (البالغ حوالي 2,2٪ لعام 2016).

وعلى الرغم من ذلك، فإن البنك مازال يحقق مستويات متواضعة من الارباح الصافية نظرا لارتفاع المخصصات. وقد قام البنك خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2017 بتسجيل مخصصات في دفاتره بقيمة 60 مليون دينار من الإيرادات قبل المخصصات والبالغ قيمتها 75 مليون دينار مقارنة بالمخصصات التي تم تكوينها خلال نفس الفترة من العام 2016 والبالغ قيمتها 46 مليون دينار.

وتوقعت موديز قيام البنك بتكوين المخصصات اللازمة من خلال الإيرادات دون أي تأثير على قاعدة رأس المال مع التوقع بتعافي معدلات الربحية الصافية للبنك خلال العام 2018.

قاعدة رأسمالية قوية

بلغ معدل كفاية رأس المال لدى البنك - الشريحة الأولى في سبتمبر الماضي 17,5٪ بما يزيد على متوسط النسبة المسجلة بين نظرائه من البنوك الأخرى الحائزة تصنيفات مماثلة على المستوى العالمي وأيضا تتجاوز الحدود الحالية المقررة من قبل الجهات الرقابية البالغة 11,5٪ للشريحة الأولى و10,5٪ لرأس المال العادي.

كما بلغت نسبة حقوق المساهمين الى الموجودات 14,3٪ ونسبة الرفع المالي 11,2٪ بنهاية سبتمبر الماضي وتتوقع موديز بقاء النسب الرأسمالية للبنك التجاري في حدود المستويات الحالية وهو ما يعكس توقعاتها بشأن الزيادة المحدودة في الأصول المرجحة بأوزان المخاطر. وستظل نسبة الشريحة الاولى أعلى من نسبة 14٪ بموجب الافتراضات المتعلقة بالسيناريو الصعب.

مواطن القوة بالوضع الائتماني وأبرز التحديات

ذكر التقرير أن أبرز مواطن القوة لدى البنك تتمثل في:

- قوة وكفاءة معدلات الربحية الأساسية.
- متانة المصدات الوقائية لقاعدة رأس المال والقدرة على استيعاب الخسائر الائتمانية غير المتوقعة.
- استقرار قاعدة الودائع وتوافر مستويات سيولة جيدة.
- الاحتمالية العالية لحصول البنك على دعم نظامي وهو ما يعزز تصنيف ودائع البنك.

فيما عرض التقرير ابرز التحديات المصرفية وهي:

- انخفاض مستوى القروض المتعثرة، إلا أن هناك مخاطر عالية للائتمان تعكسها نسب التركزات الائتمانية العالية.
- مستوى الربحية الصافية مقيد بحجم المخصصات الكبيرة.
- تركز قاعدة التمويل المرتبطة بشكل كبير بالودائع من الجهات الحكومية.

عدم تطبيق الضريبة يضيّع على الكويت 500 مليون دينار سنوياً

«القيمة المضافة» في الكويت بحد أقصى ديسمبر 2018

محمود فاروق

ممثلو «ارسنت اند يونغ» واتحاد شركات الاستثمار خلال الندوة

قال الشريك بالوكالة في «آرنست آند يونغ»، وليد عبدالفضيل، ان أقصى موعد لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في الكويت سيكون بنهاية ديسمبر 2018، وذلك استنادا إلى الاتفاقية الإطارية الخليجية حول الضريبة، والتي جعلت عملية التطبيق في الدول الخليجية بعد دخول الضريبة حيز النفاذ في أول دولتين بـ 12 شهرا.

جاء ذلك خلال ندوة عقدها اتحاد شركات الاستثمار بالتعاون مع شركة إرنست ويونغ بعنوان «التطلع إلى المستقبل - تطوير الضرائب غير المباشرة (ضريبة القيمة المضافة) في الكويت».

وأضاف عبدالفضيل في تصريح للصحافيين على هامش الندوة، ان الاتفاقية الإطارية بشأن «القيمة المضافة» جاء ضمنها أنه إذ مرت فترة 12 شهرا من تطبيق دولتين من الـ6 دول خليجية للضريبة، فسيكون إلزاميا على باقي الدول أن تطبقها أو سيكونون خارج نطاق الضريبة، موضحا في الوقت ذاته أن ذلك النص يعني أنه يجب على الكويت الانتهاء من تفعيل الضريبة في فترة أقصاها نهاية 2018، خصوصا وأن أول دولتين خليجيتين ستفعلان القيمة المضافة مطلع يناير المقبل. وأشار عبدالفضيل إلى أن الهيكل الحالي لوزارة المالية جاهز بنسبة 50٪ من أجل تطبيق الضريبة.

وبين أن الوزارة يعمل بها الآن 40 موظفا متخصصا على تطبيق ضريبة القيمة المضافة متوقعا أن يصل عددهم إلى 300 موظف سيتم تدريبهم ووضع سياسات العمل وخلافه، وهو ما يحتاج إلى فترة تمتد إلى عام على اقصى تقدير، وأرجع عدد الموظفين الكبير الى حجم العمليات المتوقع من ممولي الضريبة الذين قد يتراوح عددهم بين 10 و15 ألف ممول.

الهيكل الحالي لـ"المالية" جاهز بنسبة 50٪ من أجل تطبيق الضريبة

التطبيق في الكويت سيختلف بنسبة 30٪ عن دول الخليج

الخدمات المالية معفاة من الضريبة إلا العمولات والخصم التجاري

وردا على سؤال صحافي، بشأن سيناريو متوقع برفض تطبيق الضريبة، أشار عبدالفضيل إلى أنه في حال لم تقر الكويت محليا اتفاقية ضريبة القيمة المضافة أو تفعلها خلال الفترة المسموح بها، فستضيع عليها العوائد الضريبية لأنها ستكون خارج نطاق الاتفاقية، خصوصا وأن حجم الإيرادات المتوقع للكويت وفقا لدراسة البنك الدولي يبلغ نحو نصف مليار دينار سنويا حيث سيبحث الخليجيون المستوردون للسلع الكويتية الى بديل لا يتم تطبيق رسوم اضافية تفرضها الدولة المستوردة عليه.

وحول ما يثار حول وجود نموذج خاص لضريبة القيمة المضافة في الكويت يختلف عن الخليجي، أكد عبدالفضيل أن صدور إطار اتفاقية دول مجلس التعاون لتطبيق ضريبة القيمة المضافة يحكم جميع الدول في إطار واحد، فبنسبة 70٪ سيكون التغيير بحدود 30٪ في بعض المعاملات التجارية للتكيف مع المجتمع الكويتي.

وذكر عبدالفضيل أن بعض الخدمات المالية معفاة من الضريبة، إلا في حالة تلقي المقابل في صورة رسوم صريحة أو عمولات أو خصم تجاري، ومن ضمن الخدمات المالية المعفاة إيرادات الفوائد ونقل ملكية التأمين على الحياة ومنتجات التمويل الإسلامي، وأنه في حالة إجراء توريدات سلع وخدمات خاضعة للضريبة وأخرى معفاة، ينبغي احتساب خصم ضريبة المدخلات المتعلقة بالتوريدات الخاضعة للضريبة على أساس نسبي، على سبيل التكاليف غير المباشرة.

استعداد وتخطيط

من جانبه، أشار الشريك الضريبي في «آرنست آند يونغ»، ألوك شج، إلى أنه كخطوة أولى في تطبيق ضريبة القيمة المضافة بالكويت، وافق مجلس الوزراء على مشروع القانون الذي يعتمد إطار العمل الموحد لضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي أثار التوقعات بقيام الكويت بتطبيق ضريبة القيمة المضافة خلال 2018، وبالتالي، ينبغي على المنشآت الاستعداد والتخطيط لتطبيقها لضمان سلاسة عملية الانتقال.

وفي السياق ذاته، قال المدير في إدارة ضريبة القيمة المضافة في «آرنست آند يونغ»، منجال ميهتا، إنه يجب إصدار فاتورة ضريبية لجميع التوريدات الخاضعة للضريبة في الإطار الزمني المحدد في القوانين ذات الصلة، مبينا أن القانون في السعودية ينص على إصدار الفاتورة باللغة العربية فقط وترجمتها بأي لغة أخرى، كما ينص القانون في الإمارات والسعودية على إصدار فاتورة ضريبية موجزة في حالة إجراء أكثر من توريد للسلع أو الخدمات في نفس الفترة الضريبية لنفس الشخص، ويتعلق هذا الأمر بالبنوك أو المؤسسات المالية الأخرى، كما أن خيار فاتورة الطرف الثالث وإعداد الفواتير بشكل ذاتي متاح أيضا.

من جهته، تناول المدير في إدارة ضريبة القيمة المضافة في «آرنست آند يونغ»، ساتيش ساردا، خيط الحديث عن التأثير على العقارات والأموال، إذ يخضع بيع أو إيجار العقارات التجارية لضريبة القيمة المضافة بالنسبة القياسية البالغة 5٪ وفقا للوائح السعودية والإمارات، فيما يعفى إيجار العقارات لأغراض سكنية من الضريبة.

لوائح تنفيذية

من ناحية اخرى، قالت فدوى درويش ان موضوع ضريبة القيمة المضافة سيطبق مطلع يناير المقبل بعدد من دول الخليج وبالتالي على هذه الدول وضع لوائح تنفيذية لتطبيق هذا النظام. وأتت الندوة رغبة من الاتحاد لتوعية كل شركاته وقطاع الاستثمار على ضرورة تحضير وتحليل جميع الخدمات داخل مؤسساتهم لمعرفة ما هي القطاعات التي ستتأثر بتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وبالتالي جاهزية هذه الشركات لتطبيقها دون أن تقع عليهم جزاءات.

وفي ظل الإعلان عن التشريعات واللوائح الخاصة بضريبة القيمة المضافة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، ينبغي على المؤسسات الاستثمارية والمصرفية والمالية الاستعداد لهذا التحول النموذجي. ومع تبقي أسابيع قليلة على بدء التطبيق، ينبغي أن تكون الشركات قد قامت بالتسجيل وإجراء دراسة لتقييم تأثير ضريبة القيمة المضافة وتحديد التغيرات الأساسية في العمليات التجارية وتخصيص تكنولوجيا المعلومات وتدريب أصحاب المصالح وشركاء الأعمال.

«رساميل» تستكمل صفقة استحواذ على عقار في دبي بـ 53 مليون درهم

أعلنت شركة بيت رساميل للاستثمار المحدود، والتي تخضع لإشراف سلطة دبي للخدمات المالية، عن استكمال ترتيب صفقة الاستحواذ على عقار سكني في إمارة دبي بالإمارات، حيث بلغت قيمة الصفقة حوالي 53 مليون درهم (حوالي 4 ملايين دينار) وذلك وفق هيكلة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

راشد الراشد

ويقع العقار الذي تم ترتيب الاستحواذ عليه في منطقة «جبل علي» الصناعية وهي المنطقة المخصصة للنشاط التجاري والصناعي. ويتميز العقار المخصص لسكن العمال بقربه من موقع معرض إكسبو 2020 ومطار دبي العالمي الجديد بالإضافة إلى كونه مبنى جديدا حيث تم الانتهاء من أعمال التشييد في عام 2017. وفي معرض تعليقه على هذه الصفقة، قال الرئيس التنفيذي لشركة بيت رساميل للاستثمار المحدود، الذراع الاستثمارية لشركة رساميل للاستثمار، راشد الراشد إن عملية ترتيب الاستحواذ شكلت فرصة استثمارية مهمة بما أنه من المتوقع أن يوفر هذا الاستثمار عائدا نقديا سنويا 10٪، مع معدل عائد داخلي متوقع 12٪.

وأضاف الراشد أن منطقة جبل علي الصناعية تستفيد من المشاريع الضخمة التي يجري تطويرها في جنوب دبي مثل موقع معرض إكسبو 2020 الذي من المتوقع أن تستضيفه مدينة دبي في عام 2020 ومطار مكتوم الدولي وغيرها. كما تملك العديد من الشركات الكبيرة والمتوسطة مكاتب عمل ومصانع ومحلات وأماكن إقامة لموظفيها وعمالها في المنطقة.

وقال الراشد نحن سعداء بنجاح هذه الصفقة التي جذبنا إليها انتعاش السوق العقاري في دبي ومعدلات الطلب المرتفعة على سكن العمال بسبب ما تشهده دبي من طلب متنام على العقار، مؤكدا أن الشركة تبحث بشكل متعمق دائما عن الفرص الاستثمارية التي توفر عوائد مجزية في ظل الظروف الاقتصادية القائمة والمليئة بالتحديات مع التركيز بالدرجة الأولى على تأمين استثمارات عملاء الشركة الحاليين والمستقبليين وتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم وتحقيق أهدافهم الاستثمارية.

«كفيك»: 4,7 ملايين دينار القيمة الدفترية لحصتنا في «الصلبوخ»

قالت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار «كفيك» إن نسبة مساهمتها في شركة الصلبوخ التجارية تبلغ 29,5٪، وبقيمة دفترية تقدر بنحو 4,7 ملايين دينار، وذلك كما في 30 سبتمبر 2017. وأوضحت «كفيك» في بيان للبورصة أن تحديد نسبة المساهمة يأتي في إطار الإفصاح الأخير الوارد من «صلبوخ» والخاص بتوقيع عقد اتفاق مع شركة ميدكو للتجارة العامة والمقاولات بالتنازل عن حق انتفاع.

وأفادت «كفيك»، في البيان، بأن الأثر المالي للاتفاق سيتم تحديده وفقا لما ستقوم شركة الصلبوخ التجارية بالإعلان عنه في حينه.